

## الشروط والأحكام الخاصة بخدمة الإنترنت البنكي

### ١ شروط وأحكام عامة

١. لص قيام البنك بعرض المستندات والمعلومات والعقود بخصوص أي خدمة أو منتج فإن ذلك يتضمن التفاصيل الكاملة بشأن الالتزامات المترتبة على العميل مقابل حصوله على الخدمة أو المنتج، وعلى العميل أن يحرص على الإطلاع على هذه المعلومات والالتزامات والتأكد من فهمه الكامل لها وقدرته على الالتزام بها قبل التوقيع على أي منها.
٢. يتعين على العميل أن يقدم دائماً المعلومات الكاملة والدقيقة عند إستيفاء أي نماذج خاصة بالبنك وألا يقدم بإخفاء أي معلومات مطلوبة قد تكون هامة لمصلحةه أو له، وألا يقدم تفاصيل خاطئة حتى يساعد البنك على تقديم الخدمات المناسبة له بأفضل طريقة ممكنة.
٣. يجب أن لا يقدم العميل، تحت أي ظرف، أي تفاصيل بشأن حسابه البنكي أو أي معلومات أخرى مصرفية دقيقة إلى أي طرف آخر مع التأكد من الإحتفاظ بإسم المستخدم والرقم السري في أماكن سرية وأمنة والتأكد من عدم الإحتفاظ بإسم المستخدم والرقم السري في مكان واحد.
٤. يتعين على العميل تحديث المعلومات الشخصية الخاصة به بما في ذلك بيانات الإتصال (عنوان السكن والعمل، والبريد الإلكتروني، ورقم الهاتف) بحيث يكون التحديث بشكل مستمر سواء عند طلب البنك ذلك أو عند حدوث أي تغيير لدى العميل بشأن تلك البيانات، وسيكون العميل مسئولاً عن المعلومات التي لم يقدم بتزويد البنك بها وما قد ينتج عن ذلك.
٥. في حال إكتشاف العميل عمليات مجسولة أو غامضة أو غير معروفة على حسابه أو الشك في أن أي معاملة بها سرقة أو إختلاس أو تلعب في الحسابات أو خصم معاملات غير مصرح بها من حساباته، فعلى العميل إبلاغ البنك بذلك على الفور ودون تأخير.
٦. في حالة عدم التزام العميل بما ورد بهذه الشروط والأحكام بخصوص تأمين سرية البيانات والحفاظ على البطاقات وكلمات السر فإنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن أية معاملات تمت دون موافقته وما يترتب عليها من عمولات ومصاريح.
٧. كافة المراسلات مع العميل ستكون باللغتين العربية و/أو الإنجليزية وذلك من خلال وسائل الإتصال المتاحة على سبيل المثال وليس الحصر: الخطابات المسجلة - الرسائل النصية القصيرة - مركز الخدمة الهاتفية - كشوف الحساب - الإتصال التليفوني.

### ٢ تصريحات:

- **البنك:** ويقصد به البنك المصري الخليجي ش.م.م سجل تجاري ٨٨٥٠٢ صادر من مكتب سجل تجاري إستثمار القاهرة والكاين مركزه الرئيسي ٤٥ - شارع التسعين الشمالي - التجمع الخامس وجميع فروع جمهورية مصر العربية أو خلفاؤه أو الأشخاص الذين يتنازل لهم.
- **العميل:** الشخص الطبيعي ويشمل لفظ المفرد والمتن أيضا.
- **يوم العمل:** اليوم الذي يفتح فيه البنك أبوابه ويقدم فيه خدماته.
- **الخدمة:** خدمة الإنترنت البنكي.
- **تطبيق التصديق من البنك المصري الخليجي:** برنامج يحمل إسم البنك المصري الخليجي يحمل على أجهزة الهواتف الذكية للعميل من خلال المواقع الرسمية الموصى بها من منتجي الهواتف الذكية لتحميل البرامج الخاصة بها على شبكة الإنترنت (كمتجر أندرويد ومتجر أجهزة آبل)، ويستخدم تطبيق التصديق (بعد تعريفه بواسطة العميل) للدخول إلى الخدمة والقيام بعمليات الدفع لطرف ثالث وتأكيد بيانات المستفيدين وربط الودائع وغيرها من العمليات الهامة ويقوم التطبيق بإصدار أرقام سرية عشوائية تستخدم لمرة واحدة OTP للتعامل مع الخدمة كحد العوازل بحيث يستخدم الرقم السري الناتج لإجراء العمليات السابق ذكرها وتكون صالحة كل كلمة سر لا تتعدى الدقيقة وربما أقل.
- **تحويل متكرر:** هي خدمة متاحة من خلال الإنترنت البنكي، بحيث يتم من قبل العميل طلب تنفيذ تحويل بشكل متكرر خصماً من حسابه ولصالح حساب آخر سواء داخل أو خارج البنك ويتم تنفيذها بقيمة ثابتة وفي تواريخ محددة سلفاً.
- **تحويل مستقبلي:** هي خدمة متاحة من خلال الإنترنت البنكي ومن خلالها يقوم العميل بطلب إصدار تحويل خصماً من حسابه في تاريخ لاحق ولصالح حساب آخر سواء داخل أو خارج البنك ويتم تنفيذه في التاريخ المحدد من قبل العميل.
- **مركز الخدمة الهاتفية:** يقصد به مركز الخدمة الهاتفية الخاص بالبنك المصري الخليجي ويتم الإتصال به من داخل مصر على رقم ١٩٣٤٢ ومن خارج مصر على رقم ٢٠٢-٢٢٦٧٣٣١٨

- **العمولات والمصاريف والرسوم:** يقصد بها مختلف أنواع الرسوم التي يقوم البنك بتحصيلها مقابل الخدمات والمنتجات المقدمة للعميل أو التي يقوم البنك بسدادها نيابة عن العميل، ويمكن الإطلاع عليها من خلال لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكتروني أو من خلال الفروع.

### ٣) الشروط والأحكام العامة للإشترك بخدمة الإنترنت البنكية:

١. يكون طلب (إشترك) بخدمات الإنترنت البنكي للأفراد) وما يتضمنه من بيانات وشروط وأحكام بمثابة العقد بين البنك المصري الخليجي والعميل على تفعيل خدمة الإنترنت البنكي للعميل موضوع هذا العقد. ويكون هذا العقد غير محدد الحدة ويتم إنهائه وفقاً لشروط الإنهاء الواردة بهذا الطلب وكذا الشروط والأحكام العامة المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.
٢. هذه الشروط والأحكام توضح الإلتزامات التي يتحملها العميل تجاه البنك، كما تسرى على هذا التعاقد التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في هذا الشأن، والأحكام الواردة بقانون البنك المركزي المصري وتعديلاتهم.
٣. يحق للعميل الإطلاع على طلب خدمات الإنترنت البنكي قبل التوقيع عليه، كما يحق له الحصول على نسخة منه في أي وقت لاحق لتفعيل الخدمة .
٤. يقدم البنك هذه الخدمة من خلال شبكة الإنترنت باستخدام أحدث التقنيات، لذا يكون العميل مسئولاً عن حماية بياناته وبيانات اللوح على سبيل المثال لا الحصر إسم المستخدم وكلمة السر وأن يقوم العميل باستخدام الخدمة من خلال أجهزة إلكترونية آمنة وأن يقوم العميل بالتحقق من أنه يستخدم بيانات اللوح من الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك، كما يجب على العميل الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك لمراجعة النسخة الأمنية الخاصة بخدمة الإنترنت البنكي قبل إستخدام الخدمة، ويقرر العميل أن البنك غير مسئول عن أي أضرار أو خسائر قد تلحق بالعميل في حالة وجود تقصير من جانب العميل أو نتيجة تعطل الخدمة لطرف خارجة عن إرادة البنك.
٥. خلال يومي عمل من التوقيع على هذا الطلب يستطيع العميل أن يقوم بتسجيل وتفعيل خدمة الإنترنت البنكي بنفسه على موقع الخدمة الخاص بالبنك المصري الخليجي كالتالي:
  - يستخدم العميل رقم الحساب والبريد الإلكتروني المسجل بهذا الطلب.
  - يرسل النظام رسالة نصية إلى رقم هاتف العميل المحمول المسجل بهذا الطلب تحتوي على كلمة سر صالحة للإستخدام لمرة واحدة ولفترة محدودة يدخلها العميل على موقع خدمة الإنترنت البنكي للتأكيد، ومن ثم يمكن النظام العميل من تسجيل إسم المستخدم الذي يختاره للدخول به إلى الخدمة لاحقاً، بالإضافة إلى إجابة سؤال واحد تعريفى على الأقل، ونهاية بالموافقة على النسخة الإلكترونية من شروط وأحكام خدمات الإنترنت البنكي.
  - يقوم النظام بعدها بإرسال رابط إلكتروني (الرابط صالح لمدة محدودة) إلى البريد الإلكتروني الخاص بالعميل المسجل بهذا الطلب، ويستخدم العميل الرابط لتفعيل حسابه وإختيار وتسجيل كلمة السر الأولى الخاصة فقط بالدخول على حسابه بالخدمة.
  - ٦. بعض المعاملات الهامة يدخل حساب الإنترنت البنكي - مثل تحويل مالى لمستفيد آخر، تفعيل بيانات مستفيدين، ربط الودائع والشهادات، فتح حساب فرعى وغيرها من المعاملات الهامة - تتطلب إدخال كلمة السر الثانية العشوائية والتي تعمل لمرة واحدة فقط (الرقم السري OTP) والذي يظهر على برنامج تطبيق التصديق التابع للبنك المصري الخليجي والخاص بالعميل، وذلك لتنفيذ الخدمة/ التحويل.
  - ٧. يتم الإشتراك في خدمة الإنترنت البنكي مجاناً علماً بأن الخدمات والعمليات المتقدمة من خلال الإنترنت البنكي خاضعة للرسوم والمصاريف الإعتيادية وفقاً لللائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع البنك وفي حالة إجراء أي تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
  - ٨. إذا ما رغب العميل في تفعيل بعض المعاملات الهامة بإحدى حساباته بالإنترنت البنكي والتي تتطلب وجود برنامج تصديق من البنك المصري الخليجي (مثل تحويل مالى لمستفيد آخر، تفعيل مستفيدين، ربط ودائع، وغيرها من المعاملات الهامة)، فيجب عليه أولاً أن يكون مشتركاً بخدمات التحويلات المالية لمستفيد آخر بهذا الطلب، يمكنه فعل ذلك بنفسه عن طريق تفعيل الرابط الخاص بتسجيل برنامج التصديق بإحدى حساباته، وإتباع إرشادات التفعيل المبينة بإحدى حسابات الإنترنت البنكي.
  - ٩. فتح الحسابات الفرعية من خلال خدمة الإنترنت البنكية: يستطيع العميل فتح حساب جاري، فقط، وفي حال قيام العميل بفتح حساب جاري فإنه يلتزم بتحويل الحد الأدنى لفتح الحساب كما يقر بحق البنك في خصم المصاريف المتعلقة بفتح الحسابات الجديدة وفقاً لللائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه ويوافق العميل بأن المعلومات المتعلقة به والتوقيع المعتمد وعنوان المراسلات الخاص بحسابه/حساباته المسجلة لدى البنك ستطبق على الحساب الجديد المفتوح بواسطة هذه الخدمة.
    - ١٠. بعض الخدمات المتاحة من خلال الخدمة يتم تنفيذها من قبل إدارات البنك على سبيل المثال: ربط الودائع/ الشهادات وفتح الحسابات الفرعية وإصدار تحويل إلى مستفيد آخر وإصدار دفاتر الشيكات.
    - ١١. لدى طلب العميل لدفتر شيكات فإن إصداره يخضع للدراسة من البنك وفي حالة الموافقة عليه يجب على العميل مراجعة الفرع المسجل بالطلب لإستلام الدفتر.
    - ١٢. للبنك الحق في تقرير وتحديد نوعية الحسابات التي يمكن التعامل عليها من خلال الخدمات المتاحة. كما يجوز للبنك من حين لآخر تعديل هذه الحسابات وفقاً للسياسة العامة للبنك دون إبداء الأسباب.
    - ١٣. في حالة الحسابات المشتركة، يقتصر منح الخدمة في الوقت الحالي على خدمة الإستعلام فقط. كما أن الخدمة تصدر فقط للحسابات المشتركة التي تدار بتوقيع منفرد بحيث يكون لكل شريك إسم مستخدم ورقم سرى مختلف للدخول على الخدمة.
    - ١٤. يحق للبنك إستخدام المعلومات المتعلقة بالعميل (العنوان، رقم الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني المسجل بطلب الخدمة أو طلب فتح الحساب أو سجلات البنك، صندوق الإخطارات أو البريد داخل خدمة الإنترنت البنكي، وغيره) داخلياً لتزويده بتعليمات وتحذيرات خاصة بالخدمة أو بمعلومات عن الخدمات الجديدة أو بإخطار بأية تغييرات في الشروط والأحكام وموافقات ووظائف خدمة الإنترنت البنكي.
    - ١٥. يتحمل العميل مسئولية إستخدامه لأيه برمجيات أو أجهزة قد تهدد أمن وفعالية الخدمة وكشف بياناته، كما يتحمل كافة النتائج المترتبة على ذلك ويخلي طرف البنك من أية مسئولية بهذا الخصوص.
    - ١٦. يتحمل العميل منفرداً المسئولية عن العمليات التي تتم من خلال حسابه بخدمة الإنترنت البنكي سواء ما إرتبط منها بطلب خدمات أو تسجيل بيانات المستفيدين ومدى دقة تلك البيانات أو خدمات التحويل المالية لمستفيد آخر، وما قد يترتب على تلك العمليات من نتائج شاملة القيد على حسابه، وكذلك أي خطأ قد ينتج عن تحويل أي مبلغ لحساب مستفيد آخر بواسطة هذه الخدمة، ويحق للبنك رفض تنفيذ أي من التعليمات الواردة عن طريق الخدمة حسب تقديره المطلق ولا يحق للعميل الاعتراض على ذلك.
    - ١٧. يتم قبول طلبات تسجيل برنامج التصديق من البنك المصري الخليجي لحسابات الفصر وفقاً للإجراءات الداخلية التي يحددها البنك.
    - ١٨. تتوقف الخدمة ألياً في حالة قيام العميل بإدخال كلمة السر الخاصة بالدخول للخدمة خطأ أكثر من الحد الأقصى لعدد المرات المسموح به وفقاً للسياسات والإجراءات الخاصة بالبنك المصري الخليجي (يمكن معرفة عدد المرات المسموح بها من خلال الفرع أو مركز الخدمة الهاتفية)، وفي حالة توقف الخدمة يتوجب على العميل مراجعة أحد فروع البنك أو مركز الخدمة الهاتفية لطلب المساعدة.
    - ١٩. في حالة فقدان أو نسيان كلمة السر لأي سبب من الأسباب، يلتزم العميل فوراً بالإتصال بمركز الخدمة الهاتفية للمساعدة في تعيين كلمة سر جديدة أو

- إلغاء الخدمة وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابي ولن يكون البنك مسؤولاً عن كافة النتائج المترتبة عن استخدام الغير لكلمة السر إلا بعد مضي يوم عمل كامل من تاريخ إستلام طلب العميل. كما يتعين على العميل تقديم طلب إعادة إصدار لخدمة من خلال زيارة أقرب فرع.
٢٠. في حالة إدخال كلمة السر الثانية (الرقم السري OTP) بشكل خاطئ أكثر من الحد الأقصى لعدد المرات المسموح به وفقاً للسياسات والإجراءات الخاصة بالبنك المصري الخليجي (يمكن معرفة عدد المرات المسموح بها من خلال الفرع أو مركز الخدمة الهاتفية)، سيتم إيقاف الخدمات/ التحويلات المالية التي تتطلب كلمة سر ثانية، وفي هذه الحالة يتعين على العميل مراجعة أحد فروع البنك أو مركز الخدمة الهاتفية لطلب المساعدة.
٢١. يحق للعميل في أي وقت إنشاء وفقاً للشروط والأحكام الواردة بهذا العقد ووفقاً لسياسات وإجراءات البنك إلغاء الإشترك في الخدمة عن طريق تقديم طلب كتابي في أحد فروع البنك وفي الحالات الطارئة التي لا يستطيع فيها العميل زيارة أحد الفروع، يمكنه إيقاف الخدمة من خلال الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية ولحين تقديم الطلب الكتابي، وسداد مصاريف إلغاء الخدمة وفقاً للبنك أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه ويقوم البنك بتنفيذ طلب العميل خلال خمسة أيام عمل بإستثناء بعض الحالات التي قد تتطلب إجراءات إضافية قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ الطلب (على سبيل المثال وليس الحصر سداد أي مبالغ خاصة بالخدمة مستحقة للبنك قبل إلغاء الخدمة).
٢٢. يحق للبنك إيقاف أو إلغاء إشترك العميل في الخدمة في أي وقت يشاء مع إخطار العميل بأحد وسائل الإتصال المعتمدة بالبنك عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك، ويمكن للعميل تقديم طلب للبنك لمعرفة أسباب إيقاف/إلغاء الخدمة ويحق للبنك وفقاً لتقديره قبول أو رفض طلب العميل.
٢٣. لا يستطيع العميل من خلال خدمة الإنترنت البنكية إلغاء أي عملية مالية تم إدخالها وتنفيذها.
٢٤. يحق للبنك حجب الخدمة عن العميل جزئياً لأي مدة/ كلياً لغرض تأمين النظام من الإختراق في حالة وجود تعديلات لنظم عمل البنك على الإنترنت، علماً بأنه في حالة أي انقطاع مخطط عن الخدمة سيخبر العميل بإخطار مسبقاً من خلال صفحة الولوج لخدمة الإنترنت البنكي للبنك.
٢٥. يقدم البنك الخدمة للعميل بشكل مستمر بنسبة ٧٠٪ خلال العام مع العلم بأنه حالة انقطاعها يقوم البنك بإخذ العناية اللازمة لعودة الخدمة مرة أخرى خلال ثلاث ساعات ولا يترتب على البنك أية مسؤولية في حالة عدم إنتظام أو توقف الخدمة لظروف خارجة عن إرادة البنك وبالتالي يُعفى البنك من أية مسؤولية قانونية نتيجة ذلك.
٢٦. في حالة وجود أي شكوى للعميل، فيحق له تقديم شكواه للبنك المصري الخليجي من خلال أي من وسائل تقديم الشكوى لدى البنك، ويتم الرد على الشكوى خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إستلامها (فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية وسيتم إخطار العميل بالمدة اللازمة لدراسة الشكوى وفقاً لطبيعة العملية محل الشكوى) وفي حالة عدم قبول العميل لمحتوى الرد يحق له إعادة تقديم الشكوى خلال ١٥ يوم من تاريخ إستلام الرد متضمناً أسباب عدم القبول وفي حالة عدم قبول الرد النهائي على شكواه من جانب البنك فإنه يحق له تصعيد الشكوى إلى البنك المركزي وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن. علماً بأنه لا يجوز للعميل توجيه أي شكوى للبنك المركزي المصري مباشرة قبل الرجوع إلى البنك المصري الخليجي أولاً. ويمكن للعميل الإبلاغ على وسائل وقواعد والإجراءات التفصيلية لتقديم الشكوى على الموقع الإلكتروني للبنك أو الرجوع إلى أي فرع من فروع مصرفنا.
٢٧. يلتزم العميل بقرارة التوجيهات والتحذيرات والإخطارات التنبؤية الخاصة بالخدمة التي يصدرها البنك.
٢٨. يصرح العميل للبنك بالخصم على حسابه كافة الرسوم والمصاريف والعمولات الناشئة عن استخدام الخدمات والعمليات المتاحة من خلال هذه الخدمة وفقاً للبنك أسعار الخدمات المصرفية المعلنة وفي حالة إجراء أي تعديل على المصروفات والعمولات يتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق صفحة الولوج لخدمات الإنترنت البنكي أو البريد الإلكتروني أو إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
٢٩. يقر العميل بصحة جميع العمليات المالية التي تتم على حسابه نتيجة استخدامه لهذه الخدمة وأنها تعتبر صحيحة ويقبل ما ينتج عنها من آثار على حساباته طرف البنك ولا يحق له الاعتراض عليها.
٣٠. في حالة حدوث تلعب في حساب العميل أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات أو كلمة السر الخاصة بالخدمة والصادرة للعميل من البنك المصري الخليجي:
- يكون البنك المصري الخليجي مسؤولاً:
  - عن المعاملات التي تمت بعد إخطاره بشكل رسمي وفقاً لطرق الإخطار المعتمدة (الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابي) بحدوث تلعب في الحساب أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات أو كلمة السر الخاصة بالخدمة، ويقوم البنك برد أي مبالغ/ مصاريف تم خصمها، إلا إذا ثبت من أنظمة وسجلات البنك أو مفيد الخدمة أن المعاملة تمت بتصريح من العميل أو بتحايل من جانبه.
  - يكون العميل مسؤولاً عن المعاملات:
- أ. إذا تأكد للبنك عدم قيام العميل بأخذ التدابير الاحترازية وبذل الجهد اللازم للحفاظ على كافة المعلومات الخاصة بالخدمة والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرقام السرية وكلمات السر الخاصة بالخدمات المصرفية الصادرة له على الحساب.
- ب. عدم قيام العميل بالإبلاغ الفوري عن حدوث تلعب في حساباته أو فقد أو سرقة البطاقات المصرفية الصادرة له أو كلمة السر الخاصة بالخدمة.
٣١. تعتبر شروط وأحكام فتح الحساب المعمول بها لدى البنك جزءاً متمماً لهذا الطلب وأحد الشروط المكملة لأحكامه، وذلك بإستثناء ما ورد بشأنه نص خاص في شروط وأحكام هذا الطلب.
٣٢. في حالة حدوث أي نزاع قانوني بين العميل والبنك نتيجة استخدام هذه الخدمة فإن البيانات المدونة بسجلات البنك وعلى الوسائط الممغنطة لدى البنك تكون وسيلة إثبات غير قابلة للإثبات العكس وتكون حجة على الطرفين.
٣٣. يخضع هذا العقد و شروط استخدام الخدمات الواردة به لقوانين جمهورية مصر العربية و اي نزاع ينشأ حول تفسيرها أو تنفيذها يكون النظر فيه بمحكمة القاهرة الاقتصادية.
- ٤) الشروط والأحكام الخاصة بتنفيذ التحويلات عبر خدمة الإنترنت البنكية:**
- يصرح العميل إلى البنك بتنفيذ التعليمات التي ترد منه عن طريق خدمة الإنترنت البنكي ويشمل هذا التصريح التالي:
١. ينفذ التحويل آلياً في اليوم الذي حدده العميل إذا كان التحويل بين الحسابات لدى فروع البنك المصري الخليجي، أو في خلال يوم العمل اللاحق إذا كان التحويل إلى حساب خارج البنك المصري الخليجي داخل مصر. وفي حال التحويل لخارج جمهورية مصر العربية بعملة غير عملة الحساب يفقد هذا المبلغ على حساب العميل في يوم تنفيذ التحويل وفقاً لسعر تحويل العملة المعلن في تاريخه.
  ٢. يلتزم البنك بتنفيذ أوامر التحويل الصادرة في ذات يوم ورودها وذلك إذا ما تم إستلامها بعد الساعة الثانية ظهراً.
  ٣. يقر العميل بعلمه بأن الأوامر الصادرة منه لا يتم تنفيذها إلا في أيام العمل الرسمية للبنك فقط سواء لمستفيدين في جمهورية مصر العربية أو خارجها.
  ٤. يحق للبنك عدم تنفيذ عمليتي التحويل التي يطلبها العميل، إذا لم يتوفر الرصيد الكافي في الحساب في الوقت الذي يتم فيه التحويل، وكذلك إذا تجاوز مبلغ التحويل الحد الأقصى المسموح به للتحويل اليومي المعلن عنه بلائحة أسعار الخدمات المصرفية والتي يمكن الإبلاغ عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.
  ٥. يحق للبنك في أي وقت تعديل حد التحويل اليومي بدون إستيفاء موافقة العميل مسبقاً مع إخطار العميل بأحد وسائل الإتصال المعتمدة بالبنك عن طريق صفحة الولوج لخدمات الإنترنت البنكي أو البريد الإلكتروني أو إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
  ٦. لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن عدم التنفيذ أو التأخير في تنفيذ التحويل لأسباب خارجة عن إرادته أو ترجع لأعطال في الشبكات الآلية أو الإتصالات.
  ٧. فيما يخص خدمة التحويلات المتكررة والتحويلات المسبقة، يكون العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن البيانات المدخلة من جانبه والتي يتم تنفيذ التحويل بموجبها دون أدنى مسؤولية على البنك، ولا يكون البنك ملزماً بتنفيذ أي تحويل في حالة عدم كفاية رصيد الحساب لتنفيذ التحويل في التاريخ المحدد من قبل العميل.
  ٨. عند إيقاف أو إلغاء خدمة الإنترنت البنكي بناءً على طلب العميل أو لأي سبب آخر، لا يتم إلغاء التحويلات المستقبلية أو التحويلات المتكررة بشكل آلي، ويمكن إلغاؤها فقط من خلال تقديم العميل طلب كتابي إلى البنك ويتم التنفيذ من قبل البنك خلال يوم عمل من تاريخ إستلام الطلب، علماً بأنه لا يمكن إلغاء التحويلات المستقبلية الصادرة لحسابات داخل البنك المصري الخليجي والتي تم طلب تنفيذها مسبقاً من خلال الخدمة.
  ٩. يستطيع العميل إلغاء التحويلات المتكررة بنفسه من خلال نظام الإنترنت البنكي وذلك فقط للتحويلات المتكررة التي لم يتم تنفيذها من قبل البنك.
  ١٠. يستطيع العميل إلغاء التحويلات المستقبلية والتي لم يتم تنفيذها وذلك فقط للتحويلات الصادرة لحسابات خارج البنك المصري الخليجي، من خلال تقديم طلب كتابي يسلم للبنك، ويتم التنفيذ من قبل البنك خلال يوم عمل من تاريخ إستلام البنك للطلب الكتابي.
  ١١. في حالة التحويلات المحلية والدولية عبر الخدمة، يجب على العميل إعطاء البنك معلومات كافية عن هوية المستفيد من التحويل وعنوانه، بيانات البنك الخاص بالمستفيد، وبيانات حسابه، بالإضافة إلى الغرض من التحويل ويتحمل العميل المسؤولية الكاملة والنتيجة عن أي خطأ في البيانات الخاصة بالمستفيد والمذكورة بالتعليمات الصادرة منه للبنك.
  ١٢. في حالة طلب إلغاء التحويل لا يلتزم البنك برد المبلغ المحول قبل حصوله على التعزيز اللازم بإضافة القيمة لحساب البنك طرف مراسليه علماً بأنه سيتم رد القيمة بعد إستقطاع المصروفات التي تحملها البنك وفقاً للبنك أسعار الخدمات المصرفية وكذلك إستقطاع المصروفات التي تحملها مراسلي البنك. كما أن المبالغ المحولة بالعملة الأجنبية - التي تم تدبيرها عن طريق البنك - سوف يتم إعادة تحويلها إلى العملة المحلية وفقاً لسعر الصرف المعلن في تاريخ رد قيمة التحويل لحساب العميل.
  ١٣. تسري جميع شروط وأحكام تحويل الأموال المعمول بها في البنك المصري الخليجي على التحويلات التي تتم من خلال خدمة الإنترنت البنكي.